التغير الاجتماعي (رؤية نظرية)

د.أم الخير بدوي - جامعة بسكـرة - الجزائر

الملخص:

ما يميّز المجتمعات المعاصرة هو سرعة التغير الاجتماعي التي تشهده مختلف الأنظمة الاجتماعية على مستوى البناء والوظيفة استجابة للمتطلبات والحاجات الملحة التي فرضتها قوى مجتمعية على رأسها العولمة وتجلياتها، في ضوئها ركزت مختلف الدراسات السوسيولوجية البحث في مختلف النظريات والعوامل المؤدية لتنامي هذا التغير وأصبح من أهم المسائل التي تعنى باهتمام الباحثين.

لذا ستركز هذه الورقة على دراسة التغيّر ضمن رؤية سوسيولوجية من خلال التعرض للمفهوم والمصطلحات المقاربة له، ولأهم الاتجاهات الفكرية التي بلورت هذا المفهوم ضمن سياق تاريخي موازي لتطور مفهوم التغيّر الاجتماعي .

Résumé :

Ce qui distingue les sociétés contemporaine la vitesse du changement social en présence de systèmes sociaux différents soit au niveau de la construction et de fonction.En réponse aux exigences des besoins urgents imposées par les forces communautaires conduit par la mondialisation et de ses manifestations.

Dans cette vision Diverses études sociologiques ont porté la recherche dans les diverses théories et facteurs conduisant à la croissance de ce changement. Par conséquent, cet article se concentrera sur l'étude du changement dans la vision sociologique.

مقدمة:

التغيّر هو سمة الوجود، فلا يمكن تصور الحياة ضمن الرؤية الستاتسكية، فحاجات ومتطلبات الحياة الاجتماعية تتجدد باستمرار، فالتغير الاجتماعي يشكل المظهر الديناميكي للمجتمع الإنساني والحركة اللاطردية المستمرة والمتتابعة التي تتم من خلال التفاعل الاجتماعي عبر الزمن وتعبّر عن أنماط من العمليات والانتقال والتنمية والتقدم التي تتم عن طريق الاختلافات والتعديلات والدورات والتذبذبات التي تطرأ في الطبيعة والجماعات

والعلاقات الاجتماعية كالسلوك الاجتماعي الذي يتمثل في العادات والأعراف والنظم واللغة خلال تتابع الزمن بحيث يمكن ملاحظتها وتقديرها.

أولا- التحديد المفاهيمي للتغيّر الإجتماعي وبعض المفاهيم المقاربة .

1- التغيّر الاجتماعي:

حظي موضوع التغيّر الاجتماعي باهتمام الفلاسفة والعلماء والباحثين على اختلاف تخصصاتهم، فقد عرّف "هيرقليطس": "التغيّر الاجتماعي بقوله التغيّر هو قانون الوجود، وإن الاستقرار موت وعدم"، وشبه التغيّر بجريان الماء فقال:"أنت لا تنزل النهر الواحد مرّتين، فإن مياه جديدة تجري من حولك".[1]

من أجل توضيح هذا المفهوم سنعرّج للمدلول اللغوي والاصطلاحي.

أ) المدلول اللغوي: ترد كلمة "التغيّر" في المعاجم العربية بمعنى التحول والتبدل، والانتقال من حالة إلى حالة أخرى.يقول ابن منظور:" تغيّرَ الشيء عن حاله: تحوّل، وغيّره: حوله وبدّله، كأنّه جعله غير ما كان". وغِيَر الدهر: أحواله المتغيّرة".[2]

تشير أكثر المفاهيم عمومية للتغيّر باعتباره تحولا في كيان معين مع مرور الوقت، ومن أجل التأكيد على الطبيعة الديناميكية لهذا الكيان الخاص الذي يشار إليه باعتباره مجتمعا.[3]

ب) اصطلاحاً: من جملة القراءات التي تناولت التغيّر الاجتماعي أمكننا التوصل إلى الآتي:

- المجوعة الأولى: ركزت على التغيّرات الهيكلية في البناء الاجتماعي، فالتغيّر الاجتماعي في هذه المجموعة يشير إلى التحولات أو التبدلات في بناء المجتمع، أي في الهياكل الأساسية فيه مثل حجم المجتمع، وتركيب أجزائه المختلفة، والتوازن بين هذه الأجزاء، من ضمن هذه التعريفات نجد "جزنبرج" "Ginsberg" الذي حدّد التغيّر في البناء الاجتماعي كالتغير في حجم المجتمع وتركيبه ونمط التوازن بين أجزائه أو نمط تنظيماته، ومن الأمثلة على

هذا النوع من التغيّر تضاؤل حجم الأسرة وتحلل الاقتصاد المعيشي على أثر ظهور المدن، والتحوّل من الطوائف المهينة إلى الطبقات.(4)

كما قد يشير التغير -وفق هذا المنظور- إلى التحولات في أنماط الفعل الاجتماعي والتفاعل التي تشكل العلاقات الاجتماعية المنظمة التي هي جوهر البناء الاجتماعي، ويتضمن ذلك كل أشكال التحول التي تحدث في القيم والمعايير وقواعد السلوك الضابطة لأنماط التفاعل بين الأفراد، ...نجد تعريف "ولبرت مور" "W.Moore" للتغيّر: بأنه التبدل الجوهري في الأبنية الاجتماعية أي في أنماط الفعل الاجتماعي بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل كما تنعكس في التغيّرات التي تطرأ على القيم والمعايير والمنتجات الثقافية والرموز، وسواء ركزت على الهياكل أو على أنماط التفاعل، فإن التعريفات البنائية تهتم بالتحولات الكبرى التي تطرأ على المجتمعات، ونقصد بالتحولات الكبرى تلك التي تأخذ زمنا طويلاً في حدوثها والتي تترك آثاراً بعيدة المدى على الهياكل الثابتة لبناء المجتمعات.(5)

- المجموعة الثانية: تركز على الوظائف، فالتغيّر الاجتماعي هو تغير في المكونات النسقية أو النظامية في المجتمع، ومن ثم فهو تغيّر في الطريقة التي تعمل بها النظم والأنساق، أو في نوعية الأداء الوظيفي لهذه الأنساق، ومن الأمثلة على هذه التعريفات تعريف" فرنسيس الين"F.Allen"، الذي يذهب إلى أن التغيّر يشتمل على التعديلات في الأنساق الاجتماعية والأنساق الفرعية، داخل البناء الاجتماعي وكذلك أسلوب الأداء الوظيفي له.

يرى هذا المنظور أن لكل نسق اجتماعي وظائف محددة عليه أن يواجهها، وعندما يحدث التغيّر الاجتماعي، فانه لا يحدث في الأنساق الأساسية الفرعية فحسب، ولكنه يحدث في وظائف هذه الأنساق، فقد يؤدي التغيّر إلى أن يصبح النسق أكثر كفاءة في أداء وظائفه، وقد يؤدي إلى أن يصبح النسق أقل كفاءة في أداء وظائفه، ذلك يعتمد على الطريقة التي يحدث بها التغيّر والعوامل الفاعلة فيه، وطبيعية المعوقات الوظيفية التي تفرزها عملية التغيّر الاجتماعي.(6)

- المجموعة الثالثة: تركز على المستويات المختلفة للتغيّر الاجتماعي، فالتغيّر الاجتماعي عندما يحدث فإنه يؤثر على بناء المجتمع، وعلى طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه، وعلى وظائف الأنساق، وأخيراً فانه يؤثر على الأفراد، إن التغيّر هنا عملية شاملة متعددة المستويات ويمكن النظر إليها عبر هذه المستويات، إن هذه المستويات للتغيّر يمكن أن تمتد لتشمل التغيّرات الكونية التي تظهر على المستوى العالمي ومن أشهر التعريفات التي تهتم بمستويات التغيّر الاجتماعي تعريف "روبرت لاور" "R.H.Lawer": على أنه يشير إلى التبديلات في الظواهر الاجتماعية عبر المستويات المختلفة للحياة الإنسانية بدءً من الفرد وانتهاءً بالكون كله.(7)

- المجموعة الرابعة: تهتم بالتركيز على العناصر البنائية والوظيفية، وبعنصر الزمن في عملية التغيّر الاجتماعي، إن التغيّر الاجتماعي عملية ممتدة عبر الزمن ولا يوجد تغير اجتماعي بغير زمن يحدث فيه، ومن بين التعريفات التي تهتم بعنصر الزمن تعريف "نسبت" "R.Nisbet" الذي يرى أن التغيّر الاجتماعي بمعناه الواسع بأنه مجموعة متتابعة أو متوالية من التبديلات (الاختلافات)، التي تحدث عبر الوقت داخل كيان مستمر في الوجود، وفي ضوء ذلك فإن التغيّر الاجتماعي يشير إلى مجموعة من العمليات المتتابعة عبر الزمن والتي تنتج أشكالا من الاختلاف والتباين التي تؤدي إلى تغير البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والجوانب الثقافية المختلفة كالقيم والمعايير والمعتقدات.(8)

- المجموعة الخامسة: تهتم بتعدد مظاهر التغير أو مجالاته، ومن هذه التعريفات ما يعدد مجالات التغيّر المختلفة كالتغيّر الايكولوجي، والتغيّر الاقتصادي، والتغيّر السياسي، والتغيّر الثقافي، ومنها ما يركز على مجال بعينه كالتغيرات التي تطرأ على الأسرة أو على البناء السياسي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعية، وغالباً ما تميل هذه التعريفات إلى التفرقة بين نوعين من التغيّر، التغيّر الاجتماعي والتغيّر الثقافي، فالأول يشير إلى التغيّرات التي تحدث في العلاقات الاجتماعية، بينما يشير الثاني إلى التغيّرات في القيم والمعتقدات..ومن الذين مالوا إلى التفرقة بين التغيّر الاجتماعي والتغيّر الثقافي "بوتومور" "Bottomore"، الذي عرف التغير الاجتماعي بالتغيّر في البناء الاجتماعي أو في بعض

النظم أو العلاقات بينها. بينما يشير التغيّر الثقافي إلى صور التنوع التي تطرأ على الظواهر الثقافية كالمعرفة والأفكار والفن والمذاهب الدينية والأخلاقية.[9]

في ضوء الطروحات المتعددة لمفهوم التغيّر الاجتماعي نجد هناك بعض النقاط المشتركة بينها نوجزها في الآتي:

* تنظر هذه الطروحات للتغيّر الاجتماعي بوصفه تحولاً أو تبدلاً في الأبنية أو النظم أو العلاقات أو الوظائف.

* تؤمن هذه الطروحات بمسألة الزمن، إما بصورة مباشرة أو ضمنية، بحيث لا يمكن عزل التغيّرات زمانياً ولا مكانياً، ذلك لأنها تحدث في سلسلة متعاقبة ومتسلسلة الحلقات أكثر من حدوثها في شكل أزمات وقتية، يتبعها مباشرة إعادة البناء.

* يحدث التغيّر في أي مجتمع وأي ثقافة دون استثناء، بوضوح واستمرار.

2- التغيّر الاجتماعي والمفاهيم المقاربة:

2-1- التقدم الاجتماعي(Progrés Social):

أستعمل هذا في البداية كمرادفاً لمصطلح التغيّر الاجتماعي، وقد جاء ذلك في كتابات "أوغست كونت" "Auguste Comte" و"كوندرسيه""Condercet" و"تيرجو" "Turgot"وغيرهم .

يعرّفه "هوبهاوس" "Hobhous" :"بأنه نمو اجتماعي للجوانب الكمية والكيفية في حياة الإنسان"

يتبّن من جملة التعريفات أن التقدم الاجتماعي:"يعني تطور الجوانب المادية والفكرية للمجتمع، وهو يحمل معنى معيارياً قيمياً"

كما يعرّف على أنه :"العملية التي تأخذ اتجاهاً واحداً نحو الأمام ومتجهة نحو تحقيق الأهداف المرسومة، أي فعل واع مخطط".[10]

إذن فالتغيّر الاجتماعي أوسع من التقدم الاجتماعي، لأن التغيّر لا يتجه دائماً إلى الأحسن على العكس من التقدم الذي يعني الأحسن[11].

2-2- التطور الاجتماعي (Evolution Social):

يعني مفهوم التطور الاجتماعي النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي الى تحولات منتظمة ومتلاحقة، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة.

قد أستعمل "هربرت سبنسر" "H.Spencer" مصطلح التطور الاجتماعي ليشير إلى تطور المجتمع الذي يأتي على غرار تطور الكائن العضوي، وقد بيّن في كتابه " أصول علم الاجتماع" المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي، حيث عرّف التطور بأنه:"انحدار سلالي معدل على نحو معين"

أما المفكر الأنثروبولوجي "تايلر" "Taylor" فقد أستعمل مصطلح التطور في كتابه "الثقافة البدائية "بصورة غير دقيقة فيقول:" نجد من ناحية أن التماثل الذي يسود في الجانب الأكبر من الحضارة يمكن إرجاعه –إلى حد بعيد- إلى التأثير المتماثل للأسباب المتماثلة، بينما نلاحظ من ناحية أخرى أن الدرجات المتفاوتة للتماثل يمكن أن تعتبر مراحل للنمو أو التطور، تمثل كل منها محصلة تراث سابقة، وهي بصدد أداء دورها المناسب في تشكيل أحداث المستقبل".[12]

يعتبر التطور الاجتماعي مفهوماً أكثر تعقيداً، إذ يشير إلى عملية اجتماعية لها ثلاث خصائص مجتمعة: فهو اتجاهي وداخلي ويحدث على مراحل يمكن تمييزها، وعليه فانه يحمل لنا تصوراً بالحالة النهائية للمجال الاجتماعي التي تتحرك العملية نحو تحقيقها، ومن بين الأمثلة على هذه الحالات النهائية : المجتمع الايجابي" لكونت"، والمجتمع الصناعي على نحو ما تصوره"سبنسر"، والمجتمع الشيوعي"لماركس" ودولة التضامن العضوي " لدوركايم"[13]

2-3- النمو الاجتماعي(Croissance Social):

يشير مصطلح النمو إلى عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه، كما يشير إلى نوع من التغير الكمي ومن أمثلة التغيّرات الكمية التي يعبّر عنها مفهوم

النمو التغيّرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم والتغيّرات في عدد المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة، وكذلك التغيّرات في قيمة الدخل القومي والدخل الفردي والتغيّرات في حجم الإنتاج بأنواعه المختلفة ...[14]

إن مصطلح النمو لا يعبر إلا عن جزء من التغيّر الذي يشير إلى الأفضل"التقدم" مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام، أما الجزء الأخر من التغيّر فهو غير متضمن ذلك الجزء الذي يشير إلى التخلف الاجتماعي.

2-4- التنمية الاجتماعية(Developpement Social):

تشير التنمية بمفهومها العام على شيء واحد على الأقل، هو الهروب من ظرف يفتقر إلى الوقار يسمى التخلف.[15]

كما يرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث "Modernisation"، والذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية وعلاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي، إلى نمط متطور تكنولوجياً واقتصادياً وسياسياً...[16]

أما التنمية الاجتماعية فهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية، والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة الى أقصى حد ممكن، لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.[17]

إن علاقة التنمية الاجتماعية والتغيّر الاجتماعي نوجزها في الآتي:

- إن مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور.
- إن المفهوم الحديث للتغيّر الاجتماعي يتطابق ومفهوم التنمية الاجتماعية بالرجوع الى مضمون المفهومين.

- لكن المفهوم المطلق للتغيّر الاجتماعي، يعني التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي متضمنا تبدل النظام الاجتماعي والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي (إيجاباً أو سلباً). في هذه الحالة فقط يختلف عن التنمية التي هي المحصلة النهائية ذات البعد الايجابي، أي لا تتضمن البعد السلبي، أي أن التنمية الاجتماعية ايجابية دائما، في حين أن التغيّر الاجتماعي قد يكون أيضا نكوصاً.[18]

2-5- التحوّل الاجتماعي:

هو أحد أشكال التغيّر والذي قد يقع في مجتمع من المجتمعات في وقت محدد من الأوقات، وهذا التغيّر يكون مستمراً في حركته ويأخذ اتجاهاً واحداً معيناً، وقد يكون نحو التقدم إلى الأمام مثل نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى المدينة ثم إلى الدولة، وقد يكون التحوّل تراجعاً أو نكوصاً، مثل التغيّر الّذي يصيب بعض مظاهر النشاط الاجتماعي، فبعد أن تتقدم وتتطور إلى مرحلة ما قد تحدث بعض الظروف التي تصيبها بالانحلال فتبدأ في التراجع و التقهقر.[19]

2-6- التغيّر الثقافي(Culture Social):

يوجد خلط بين التغيّر الاجتماعي والتغيّر الثقافي ولا تميز بعض النظريات بين المفهومين، وربما يرجع ذلك إلى الارتباط بين مفهومي الثقافة بوصفها من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية.[20]

إلا أن التغيّر الثقافي أوسع نطاقاً من التغيّر الاجتماعي، أي من التغيرّات في البناء والوظيفة، والتنظيم الاجتماعي، ونقصد بتلك التغيّرات، تلك التي تطرأ على كافة جوانب الحياة في المجتمع ويتضمن ذلك الأسرة والدين والفن ...الخ، وهذا النوع من التغيّرات إنما ينطوي على درجة عالية من التساند والاعتماد المتبادل.[21]

إذن فالتغيّر الثقافي هو كل ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة سواء أكان مادياً أم معنوياً. فالتغيّر الثقافي يضم التغيّر الاجتماعي، أي أن هذا الأخير يصبح جزءً من التغيّر الثقافي، لأن التغيّر الاجتماعي يبقى في الإطار الفكري دون أن يحتوي الإطار المادي، في

حين أن التغيّر الثقافي فيحتوي الكل. إذن ليست جميع التغيّرات ثقافية هي تغيّرات اجتماعية، والعكس صحيح.[22]

ثانيا- الاتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للتغيّر الاجتماعي:

ظهرت عدة نظريات لتفسير التغير الاجتماعي من جميع جوانبه هي كالآتي:

1- النظريات الكلاسيكية في التغيّر الاجتماعي:

1 -1- نظريات التقدم الاجتماعي: هذا الاتجاه يؤكد أن التفكير الاجتماعي يسير في مراحل متعدّدة، وأن كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها. يتفق أنصار هذا الاتجاه مع أنصار المدرسة التطورية، يعد "كوندرسيه" (1743-1794) رائدا من رواد نظرية التقدم الاجتماعي، حيث أكد على أن التقدم أمر ضروري وعملية مستمرة، وهو يرى أن الحياة الاجتماعية قد تطورت من البداية الأولى، إلى الاشتغال بتربية الحيوان والزراعة ثم اختراع الحروف الهجائية، حتى وصل المجتمع الإنساني أخيرا إلى عصر التنوير (القرن 18)، وقد حدد "كوندرسيه" مراحل التغير الاجتماعي بتسع مراحل تمثل خطا مستقيما يتصاعد نحو الرقي، كما تصور مرحلة عاشرة وأخيرة ينتهي إليها تغير وتقدم البشرية.[23]

يندرج تحت هذا الاتجاه "أوغست كونت" والذي أشار في كتابه "مذهب في السياسة الوضعية" إلى موضوعات تدور حول نظام التربية الوضعية والاجتماع في حالته السكونية والمتحركة إذ تناول في حالة المجتمع الاستاتيكية الدين والملكية والتنظيم الأسري واللغة والطبقات، أما في الحالة الديناميكية فقد اهتم بالتقدم والتغير.[24]

1-2- نظريات الدورة الاجتماعية: تنظر هذه النظريات إلى التغيّر الاجتماعي على أنه يسير باتجاه دائري وضمن حركة منظمة وأن تغيّر المجتمعات تشبه نمو الكائن الحي، إلا أن المجتمع يعيد دورته عكس الكائن الحي الذي تنتهي دورته عند موته.

أ)-نظرية بن خلدون: مثل هذا الاتجاه عالم الاجتماع العربي "ابن خلدون" حيث يرى أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته، وأن للدول أعمار

كالأشخاص، وأن عمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال مقدراً الجيل بأربعين سنة فعمر الدولة اذن مائة وعشرون سنة، وفي هذه الأجيال الثلاثة يمرّ المجتمع بمراحل ثلاث هي[25]

- **مرحلة النشأة والتكوين:** وهي مرحلة البداوة حيث يقتصر الأفراد فيها على ما هو ضروري من أحوالهم المعيشية وتتميز هذه المرحلة بخشونة العيش وتوحش الأفراد وبسالتهم كما تتميز بوجود العصبيات.

- **مرحلة النضج والاكتمال:** وهي مرحلة الملك، وفيها يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة ومن الشطف إلى الثروة والخصب، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به، وفيها يحدث تركيز السلطة في يد شخص أو أسرة أو أمة واحدة بعد أن كانت عامة وشائعة.

- **مرحلة الهرم والشيخوخة:** وهي مرحلة الترف والنعيم أو الحضارة وفيها يتخلى الأفراد عن البداوة والخشونة وتسقط العصبية ويبلغ الترف ذروته، كما ينسى الأطفال الحماية والدفاع، وهكذا يؤدي النعيم بالدولة إلى الانقراض والزوال تسبقه حالة من الضعف والاستكانة وفساد الخلق تسمى الاضمحلال وينتهي الأمر بالمجتمع إلى الهرم.[26]

كما اهتمت هذه النظرية بالتحولات التقدمية المستمرة أو المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد، ويمرّ المجتمع في حالة تحوّله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة، وتعتبر هذه الفكرة قديمة ظهرت في الفلسفة الإغريقية القديمة، وأعيد إحياؤها في عصر التنوير على يد "فيكو" Vico (27)، الذي حدّد مسار المجتمعات في ثلاث مراحل أساسية في ضوء علاقة الإنسان بقوى ما فوق الطبيعة هي[28]

*المرحلة الدينية: وفيها يرجع الناس كل شيء إلى الآلهة.

*المرحلة البطولية: وفيها يرجع الناس كل شيء إلى العظماء والأبطال.

*المرحلة الإنسانية: وفيها تصبح الجماهير أو الشعوب هي المحرك الأساسي والحقيقي لكل شيء ويرى "فيكو" في نظريته أن الإنسانية لا تستقر ولكنها تسير سيراً دائرياً.

ب)-نظرية شبنجلر Oswald Spengler :

يمثل العالم الألماني "اوزفالد شبنجلر" اتجاهاً خاصاً في الدراسات الاجتماعية التاريخية، وفي نظرية التغير الدوري الجزئي ضمن إطار النظريات الكلاسيكية في التغيّر الاجتماعي، وقد أحدث كتابه"تدهور الغرب" "the Decline of the West"، الذي وضعه عام 1918 ضجة كبيرة ، وكذلك كتاب "الدولة" الذي نشره عام 1933 يشرح فيه حقيقة الدولة وتطورها التاريخي، وأنها ذات ثقافة تنصر فيها تجربة المجتمع.(29)

اهتم "شبنجلر" بتكوين الثقافة وأنواعها وتطورها، ونظريته في التغيّر مبنية على أن الثقافة خاصية للمجتمعات، وأن كل مجتمع ثقافته الخاصة به، وبالتالي فإن عملية التغيّر لا تكون واحدة في المجتمعات كافة، وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغيّر وفق ثقافته، ومؤكداً أن العلاقات المتبادلة بين الثقافات ليس لها أهمية تذكر في عملية التغيّر، وأن لكل ثقافة طابعها المميّز في الشكل والجوهر...،عموما فقد ساهمت نظريته في توجيه العلماء لدراسة التغيّرات الثقافية، وصياغة نظريات أكثر شمولية، ومن هؤلاء "توينبي" و"سوروكين" وغيرهما.(30)

ج)-نظرية"أرنولد توينبي" "Arnold Toynbee"

يعتبر المفكر المعاصر "أرنولد توينبي" من أهم المفكرين دراية بالنظريات الدائرية وأفضلهم معرفة بها، ويتضح ذلك جليا في كتابه الشهير "دراسة التاريخ" الذي حاول فيه البحث عن الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات، إذ تؤكد أن فكرة التحدي والاستجابة تمثل سبب نقل القوى، فيرى أن الاستجابات الناجمة للتحديات تنتج عنها عناصر النمو، وتستمر الحضارات الجديدة، وعملية الانحلال تبدأ حين تفقد هذه الاقليات ديناميكيتها ولا تستطيع الاستجابة للتحديات الجديدة.(31)

1-3- نظريات التطور الاجتماعي:

اعتمدت تلك الاتجاهات على المفهوم (الداروينى) الذي شبه المجتمع بالكائن الحي في تطوره. وكان لكتاب دارون "أصل الأنواع" عام 1859 أثر كبير إذ كانت نظريته في النشوء

والارتقاء والتطور والتقدم تقوم على مبدأ الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح وأن الظواهر الاجتماعية تسير بحسب قوانين الظواهر البايلوجية من حيث النمو والاكتمال.

يعد "هربرت سبنسر" أول من مثّل هذا الاتجاه التطوري حيث يرى أن تغيّر المجتمع في ضوء نفس القوانين التي يتحول بها عالم المادة التي تتحول من حالة اللاتجانس واللاتحدد إلى حالة من التجانس والتحدد والانتظام، لقد اعتقد "سبنسر" أن هذه القاعدة يمكن أن تنطبق على تطور الكون والأرض، والكائنات البيولوجية، والعقل البشري، والمجتمع البشري، فالعالم اللاعضوي (عالم المادة) والعالم العضوي (عالم الكائنات الحية)، والعالم فوق العضوي (عالم المجتمع) جميعها تخضع لنفس قوانين الحركة والتطور، وفي ضوء هذه الفرضية نظر "سبنسر" إلى المجتمع على أنه كيان كلّي يتكون من وحدات متميزة تنتظم وفق ترتيبات معيّنة في مكان محدّد، ويشّبه المجتمع في تكوينه الكائن العضوي، ولذلك فإنه عندما يتغيّر يخضع لنفس منطق تطور الكائنات العضوية، فالمجتمع ينمو في حجمه، وهو عندما ينمو في الحجم تتباين مكوناته وتصبح غير متشابهة وهنا يظهر ضرب من التباين البنائي، ولكن هذا التباين لا يفقد المجتمع تكامله فهو يطور دائماً أشكالاً جديدة لتكامل أجزائه المتبادلة، وهكذا فإن المجتمعات تبدأ بسيطة، وتتحول بالتدرج إلى مجتمعات مركبة، ويتحوّل المركب إلى مركب المركب، إلى أن يظهر المجتمع الصناعي الذي يتميّز بتباينه وعدم تجانسه الشديدان.[32]

2- النظريات المعاصرة في التغيّر الاجتماعي:

2-1-النظرية البنائية الوظيفية: إن التغيّر الاجتماعي من وجهة نظر الوظيفية يتطلب التوقف عند بعض الصور الوظيفية والتي ظهرت من القرن التاسع عشر حتى الآن.

أ)-الوظيفية الكلاسيكية:

نستخدم الوظيفية الكلاسيكية للإشارة إلى الإسهامات الوظيفية المبكرة كما تمثلت في أعمال "إميل دوركايم"، و"ماكس فيبر"، و"باريتو"، والمحقق أن هذه الإسهامات على ما بينها من اختلاف ، تميل إلى النظر إلى التغيّر الاجتماعي أو تبديله، وإنما يؤدي إلى

استمراره في حالة متكاملة ومتوازنة، فالتغيّر الاجتماعي يظهر في شكل إضافات في الحجم وتباين في المكونات يصاحبه دائما عمليات للتكامل والتوازن.(33)

ب)-دوركايم: انطلق في رؤيته للتغيّر من منظور وظيفي يتأسس على فكرتي التباين والتضامن، ويتضح ذلك من العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي، فتقسيم العمل تصاحبه ضروب مختلفة من التباين الاجتماعي هي التي تجعل تقسيم العمل ضرورة، وهو في جوهره تعبير عن هذا التباين ودلالة على حدوثه، فالمجتمعات إذن تميل في تغيّرها إلى أن تتباين في مكوناتها، إن حدوث أشكالا من التباين يؤدي إلى حدوث أشكال أخرى مصاحبة، فالتباين السكاني يؤدي إلى زيادة الكثافة الأخلاقية (تنوع القيم والاتجاهات والميول والمعتقدات)، وهذه بدورها تؤدي إلى تقسيم العمل.(34)

ج)-باريتو والتوازن الاجتماعي:

فقد أظهر أن التوازن الاجتماعي قريب من التوازن الذي يسود في الاقتصاد إذا ما أهملنا أن التوازن الاقتصادي يستند إلى أفعال منطقية وعقلانية، في حين أن التوازن الاجتماعي يتضمن أيضا أفعالا غير منطقية (الأفعال التي لا يوجّهها العقل فقط) بل دوماً، كما في الفيزياء النيوتنية، يتم الحصول عليه عن طريق إلغاء القوى المتواجهة، مما يسمح بالمحافظة على الترادف، بل التناغم، في المعنى بين التوازن والنظام(الانتظام) ordre من جهة، وعدم التوازن والاضطراب من جهة أخرى. "باريتو" واضح حين يقول :"الاقتصاد الخالص ليس فقط شبيها بالميكانيك، إنه بالتعبير الدقيق نوع من الميكانيك". ومع ذلك هناك اختلاف كبير بين التقاليد الاقتصادية والسوسيولوجية، ففي الاقتصاد، سواء من جهة الكلاسيكية الجديدة. فإن النماذج تستند دوماً إلى بعض المعادلات البسيطة التي تحدد توازناً. أما في السوسيولوجيا، فإن الوضع أكثر تناقضاً لأن هناك أيضا مكاناً لنموذج حقيقي لعدم التوازن.(35)

2-2- الوظيفية الحديثة:

أ)-بارسونز ونظرية التوازن الديناميي: لقد أكد "بارسونز" إن الإطار التصوري للتحليل النسقي يجب أن يحتوي على المقولات التي تستطيع وصف وتحديد المكونات

البنائية للنسق الاجتماعي وطبيعة العلاقات المتبادلة بينها، والمقولات التي ترتبط بتحليل العمليات الدافعية داخل النسق بالإضافة إلى العمليات التي تؤدي إلى إحداث التغيّر في بناء النسق الاجتماعي.

يصوغ "بارسونز" إشكالية التغيّر بالإجابة على التساؤلين التاليين: لماذا يؤدي تغير معين في الظروف المرتبطة بالنسق، الى تغير النسق بطريقة معينة؟ ولماذا يفشل النسق في إحداث تغييرات لمواجهة تبدلات في الظروف؟ وبناء على ذلك، يميّز "بارسونز" بيّن العمليات التي تجري داخل النسق، وعمليات التغيّر التي يحدثها النسق، حيث يمكن الجمع بين هاتين العمليتين تحت مفهوم ديناميات التوازن، وهو مفهوم مشتق من مفهوم أخر هو صيانة حدود النسق .

ينبغي الإشارة إلى أن ديناميات التوازن تمثل الوسائل التي يستطيع من خلالها المجتمع، أن يحقق وظائفه دون تغيرات بعيدة المدى، ومعنى ذلك بالنسبة لبارسونز، إنها لا تمس منظومة القيم، لذلك يوضح: كل مناقشتنا للتغيّر تستند إلى افتراض أساس يؤكد أن نمط القيم في النسق ثابت لا يتغيّر برغم حدوث التغيّر في بناء النسق، وهو الأمر الذي يؤكد أن التغيّر الذي يحدث في بناء النسق ينبغي أن يكون متوافقا مع الالتزامات القيمية الأساسية، وأن يظل هذا التغيّر في نطاق سيطرة نسق الثقافة دائما.

لذلك يجب أن تصل قوى التغيّر إلى أعلى درجة ممكنة داخل التدرج السيبرنطيقي، بحيث يصل الى مستوى الرموز والقيم، فهناك تكمن أعلى قوى الضبط.(36)

إذا لم تصل قوى التغير إلى هذا المستوى فمن المحتمل أن تسيطر عليها العوامل التي تقاوم التغيّر، بالنسبة لبارسونز فإن القوة الدافعة للتغيّر، ربّما تأتي من منظومة الأنماط الثقافية، وربما تأتي من خلال التغيّرات السكانية أو من المناخ، أو التكنولوجيا أو غير ذلك، وأهمية أحد هذه العوامل يقرره الواقع، لكن من الواضح أن هناك صورتين من عوامل التغيّر عند "بارسونز"، وهما: التغيّرات الخارجية التي تقع في البيئة الخارجية للنسق- وعلاقته بالأنساق الأخرى- فما يحدث من تغيّرات في نسق الشخصية، يمكن أن تؤثر

بصورة طبيعية في النسق الاجتماعي والتغيّرات في النسق الثقافي، يمكن أن تؤثر في نسق الشخصية، وهكذا يتم تبادل التأثير بين الأنساق.

بخصوص العوامل الداخلية يقول "بارسونز": هناك مصدر متأصل للتوتر من الندرة، وهذا ما يتعذر اجتيازه في التمييز بين الشخصية (المنظمة حول منطلقات الحاجة)، والمستويات الاجتماعية (المنظمة حول توقعات الدور). أن تفصل الشخصية والأنساق الاجتماعية يظهر مساحة يستوطن فيها التوتر.

اذا وقع التوتر في بناء النسق فهناك ثلاثة ميكانزمات للتصدي قبل وقوع التغير:

- إدارة التوتر: استعادة التوافق كامل والتوقعات المعيارية.
- الإيقاف أو العزل: بعد فشل الاحتمال الأول، قد تتم الموافقة على إنجاز أقل من الانجاز العادي من قبل الوحدات المعيبة، وعلى الوحدات الأخرى أن تتحمل عبء هذا الفشل، ولكن التوتر لا يزال قائما.
- تفريغ التوتر عن طريق التغيير في بناء النسق، ويعني إستبدال أو تغيير الثقافة المعيارية التي تحدد التوقعات التي تحكم العلاقة المتبادلة بين الوحدات الفرعية للنسق، ويؤكد "بارسونز" بأنه لا يوجد نسق توجيه قيمي ذو استمرارية كاملة في نمطه بحيث يمكن أن يتأسس بشكل كامل في مجتمع معين، إذ سيكون هناك باستمرار توزيع متفاوت بين الأجزاء المختلفة في المجتمع، وسوف يكون هناك صراعات قيمية وصراعات دور، ونتيجة ذلك هو التكامل غير التام، اللاثبات، ومن هنا تنشأ القابلية للتغيّر.[37]

ب- لسلي هوايت"Leslie White " ونظرية الطاقة:

يعد كل من لسلي هوايت (عالم الأنثروبولوجيا)، وتالكوت بارسونز من أبرز واضعي النظريات الحديثة، واللذان قاما بتطوير أو تعديل شكل التطور الثقافي، ويتفق كل منهما على أن علماء التطور الثقافي الأوائل قد وضعوا إسهاما ملحوظاً في فهم الثقافات الإنسانية، بينما يختلف أصحاب النظريات الحديثة عن النظرية التطورية البسيطة مثل "لويس هنري

موجان"، حيث أدرك كل منهما أن مجرى التطور الثقافي يكون أكثر تعقيداً، ولا ينشأ في كل المجتمعات بنفس الاتجاه، ولكنه يتجه من البسيط إلى المعقد في المجتمعات الإنسانية، ومن ثم فكلمة تطور تكون ملائمة، كما يؤكد "بارسونز" على أن قدرة المجتمعات المتقدمة على الاستيعاب تكون عظيمة، وكان "هوايت" يتفق معه في ذلك، إلا أنه يضع الأهمية العظمى على الاختراع والتكنولوجيا.(38)

تتمثل النقطة المحورية في تحليل "هوايت" على "نظرية الطاقة"، وتقوم تلك النظرية على فكرة أساسية فحواها أنه كلما أعطى الناس موارد أكثر للطاقة، فمعنى ذلك أنه يطور جهد أكبر لتقدم الثقافة، ففي الوقت الذي كانت تسخر فيه"قوة الحيوان" لإنجاز العمل الإنساني، ظلت تلك الطاقة طوال هذا الوقت تستخدم للحصول على سبل العيش، وظل يستخدمها كل الناس في إنتاج الطعام، وأيضا في الصيد والزراعة، ولكن مع تقدم الطاقة المتاحة أصبحت فرصة اختلاف العمالة ممكنة، فقد تخلى العديد من الفلاحين عن عملهم الأصلي ليعملوا بعض المهن الأخرى التي يحتاجها التطور الثقافي، على سبيل المثال الجهد المنظم، تقدم الفنون، جيوش الحماية...وما إلى ذلك، ومن ثم يرى "هوايت" إن التاريخ الإنساني قد مرّ بفترتين من التطور: الأولى: حينما ربطوا الثور في المحراث، بينما جاءت الثانية مع الثورة الصناعية، وفي الحقيقة يؤكد "هوايت" على أن هناك مصادر أخرى مختلفة في الإمكانيات الثقافية تشتمل على مستوى التنظيم والآلات الحديثة، والبيئة، ولذلك أستخدم المعادلة التالية(39)

$$E \times T \times V = P$$

بمعنى أن: الطاقة × الأدوات × البيئة = الجهد

فالثقافة علاوة على أنها تزودنا بأساليب الدعم الاقتصادي، فإنها تمنح الأفراد القيم والعادات والمعتقدات ونسق التنظيم، ولم يغفل "هوايت" أبداً هذه الأفكار، كما قام أيضا بدراسة التطور الثقافي في المجتمعات القديمة وبخاصة "مجتمع الكنيسة"، وانتهى إلى أن معظم هذه المجتمعات تنتظم تحت سيطرة الملك الأشبه بالإله ويصاحب مثل هذا البناء نسق

المعتقدات والوظائف التي تجعل النسق الاجتماعي يمتد ليشمل ما وراء جماعة القبيلة ويعطيها نسق متوازن، وغالباً ما تختفي الحرية في تلك المجتمعات المبكرة.

يصّر"هوايت" على أن المجتمعات لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تنمو بدون اتساع في مقدار الطاقة المتاحة للاستخدام الإنساني من أجل زيادة الإنتاج، وتجعل من الممكن تقسيم العمل، والتمايز الطبقي الاجتماعي، يتميّز مثل هذا الشكل الحديث من الحضارة بزيادة مستمرة في الطاقة الممكنة ليس فقط من أجل إنتاج ضخم، بل إنجاز هذا الإنتاج بدون قيّد أو قواعد دينية، هذا فضلا عن تدخل الإنسان في التنظيم والتشكيل بصورة أكبر من المجتمعات المبكرة، ومن ثم ينظر إلى العوامل التكنولوجية- وبخاصة الطاقة المتاحة- باعتبارها أهم العناصر الرئيسية في التغيّر الاجتماعي.(40)

3- نظريات الصراع:

يؤكد نموذج الصراع ضرورة النظر إلى المجتمع على أنه مركب من جماعة ضد جماعة، ويذخر بتعارض المصالح وكفاح القوى المنافسة أما للحفاظ على القوة أو التمسك بها. من هذا الكفاح يأتي التغيّر، الذي يكون فقط محتوما بل ومستحقا، ويكون المجتمع في ظل الصراع ديناميا، ويؤدي كفاح القوى إلى إعادة توزيع هذه القوى التي تعد بمثابة أفضل انعكاس لمصالح أعضاء المجتمع، ولكن يظل هذا الكفاح مستمراً ومع كل للقوة، يتغيّر المجتمع.(41)

يعد "كارل ماكس" من أبرز الممثلين لنظرية الصراع ومع أنه قد وقع أساسا في النظرية التطورية-التي تنادي بأن المجتمعات تتحرك تجاه الأفضل- إلا أنه يعتقد أن هذه العملية التي عن طريقها تتغيّر المجتمعات وتتطور تكون من خلال الصراع الذي ينحصر أساسا في المجال الاقتصادي(42)، حيث ترى الماركسية أن المجتمع يتأسس على أساس اقتصادي ينحصر في علاقات الإنتاج وأنماط الإنتاج السائدة في المرحلة التاريخية، أي أن الاقتصاد هو الركيزة الأساسية في المرحلة التاريخية ولذلك فانه يشكل كل عناصر البناء الاجتماعي الأخرى والتي أطلق عليها ماركس عناصر البناء الفوقي كالقانون والدولة والأسرة والثقافة.

كما ترى الماركسية أن التغيّر الاجتماعي يحدث في المجتمع كانعكاس للتغيّر الذي يطرأ على أساس البنية التحتية للمجتمع، ففي مرحلة من مراحل تطور هذه الأخيرة تدخل القوى الإنتاجية في المجتمع في تناقض مع علاقات الإنتاج السائدة، أي أن علاقات الإنتاج تصبح غير ملائمة للتطورات التي تحدث في قوى الإنتاج، ولذلك فلابد أن تتغيّر علاقات الإنتاج وأن تتغيّر معها كل عناصر البناء الفوقي لتدعيم هذا التغيّر الجديد وتحميه، وهنا تحدث الثورة التي تنقل المجتمع من مرحلة الى مرحلة أخرى، ويشهد المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره وجود طبقتين متناقضتين واحدة مالكة لقوى الإنتاج والأخرى تشغل هذه القوى وتنتج فائضاً يعود على الطبقة المالكة، ويؤدي التغيّر من مرحلة إلى مرحلة أخرى ظهور تغيّر في التركيب الطبقي من خلال ظهور طبقة جديدة تقود ثورة التغيّر لتصبح هي الطبقة المالكة أو المهيمنة في المرحلة الجديدة.(43)

4- النظريات السيكولوجية الاجتماعية:

تركز النظريات السيكو-اجتماعية على دور الفرد في التغيّر الاجتماعي وعلى دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغيّر أنماط الحياة ومسارها، وتتأسس هذه النظرية على فرضية أن التغيّر الذي يصيب المجتمع يحدث أساسا في الأفراد، فالأفراد هم الذين يغيرون وهم الذين يتغيرون، وبهذا فإن هناك مكاناً للعوامل النفسية في حركة التغيّر الاجتماعي، بل إن هذه العوامل ضرورية لخلق دينامية التغيّر الاجتماعي، فهي التي تدفع المجتمع إلى الحركة، فالعوامل النفسية هي التي تخلق الأفراد ذوي القدرات الخاصة وهي التي تدفع أعضاء المجتمع إلى الخلق والإبتكار، ولقد تبلور هذا الاتجاه من خلال أعمال "ماكس فيبر" وتطور فيما بعد في صياغات حديثة كالآتي:

-الدور التغيري للأفكار(نظرية فيبر): ظهرت في أحداث التغيّر الاجتماعي من خلال دراسة "ماكس فيبر" عن الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية، لقد افترض فيبر في هذه الدراسة أن الرأسمالية الصناعية قد ظهرت إلى الوجود بسبب الحالة السيكولوجية التي ظهرت في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر والتي ترتبت على انتشار النزعة البروتستنتية، لقد أدت هذه النزعة (وهي مجموعة من الأفكار الجديدة التي طورت

المسيحية) إلى خلق روح الرأسمالية لأنها أدت إلى ظهور التفكير العقلاني الرشيد بحيث أصبحت العقلانية هي الأساس الذي تنهض عليه الحياة الاجتماعية.(44)

إن هذه النزعة العقلانية هي التي خلقت الدافعية للانجاز والعمل والربح، كما خلقت الدافعية نحو ازدراء الحياة المليئة بالمتعة، فالحياة يجب أن تكرس للعمل والانجاز ولخلق أعلى مستوى من الكفاءة في كليهما، مع السعي دائما لتحقيق القيم والمثل العليا المرتبطة بالأمانة والشرف والتقشف، وهكذا استطاعت البروتستنتية بما تحمله من قيم وأفكار أن تضع أساس قيام روح الرأسمالية -كما تبدو في أخلاقياتها العملية- تطابق في الواقع روح البروتستنتية. فإذا كانت هذه الديانة تهتم بتنشئة الفرد تنشئة عقلية، وتمنح المهنة قيمة كبيرة وتقدس العمل وتجعله نوعاً من العبادة أو الواجب المقدس، فإنها بذلك تمتلك البذور الفكرية للرأسمالية.(45)

5- نظرية الشخصية المجدّدة "ايفرت هاجن":

ركز "هاجن" على دور المجددين في إحداث التغير الاجتماعي، لقد نظر إلى المجتمعات التقليدية على أنها مجتمعات ساكنة راكدة تعرف نظاً جامدة للمكانة الاجتماعية (وجود جماهير من الفلاحين وصفوة حاكمة)، تحكمها علاقات غير مبدعة وغير دافعة للتجديد، وينعكس ذلك على الأفراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات، حيث يتصفون بعدم القدرة على التجديد وعدم القدرة على ضبط وتحليل العالم الذي يعيشون فيه، إن مثل هذا المجتمع يعد مجتمعاً ساكناً وقد لا يعرف التغيّر لعدة قرون، ويفترض "هاجن" أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية بحيث يمكن القول أن البناء الاجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيّرت الشخصية ومن هنا تبدأ نظرية "هاجن" في التغيّر الاجتماعي، فذلك التغير يرتبط بعوامل نفسية اي يخلق انماط الشخصية القادرة على التجديد، وتتسم مثل هذه الشخصية بالابتكارية والفضول والانفتاح على الخبرة، ان مثل هذه الشخصية تسعى الى ابتكار حلولا جديدة ولا تقبل ما هو قائم منها، كما انها تنظر الى العالم من حولها على انه عالم يقوم على نظام معين قابل للفهم، وتكون-من ثم قادرة على حل المشكلات التي تواجهها في العالم، ويفترض "هاجن" إن التغيّر في البناء التقليدي للمجتمعات يبدأ عندما

تظهر مجموعات من الأفراد لها هذه الخصائص تهدد بناء المكانة القائم وتسحب البساط من تحت أقدامه، ومثل هذه الجماعات تظهر بالتدريج ومن خلال عمليات مستمرة من الانسحاب، ويرتبط ظهورها وتكاثرها بظهور ظروف اجتماعية (ترتبط بالأسرة والتنشئة الاجتماعية)، وهكذا يحدث التغيّر بشكل تدريجي فينتقل المجتمع من حالة التسلّطية إلى حالة الإبتكارية مروراً بعمليات وسيطة ترتبط بتحدي نظم المكانة القائمة والانسحاب منها.(46)

6- نظرية المجتمع المنجز(ديفيد ماكليلاند):

اهتم "ماكليلاند" مثله مثل "هاجن" بنوع معيّن من التغيّر هو التغيّر الاقتصادي، ومال-مثله مثل هاجن- ميلاً سيكولوجياً في تحليله لعملية التغيّر في المجتمعات التقليدية، وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للانجاز، لقد أكد على أن عملية التنمية الاقتصادية- سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة- تظهر دائماً بناءً على ظهور متغيّر سابق عليها هو الحاجة إلى الانجاز، ومن ثم فإن المجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون أقدر على التغيّر من غيره لأنه ينمي القدرات الابداعية وتخلق فيه دافعية قوية للانجاز، وبناءً على ذلك فقد رفع "ماكليلاند" شعاراً يقول فيه" استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة" ويقصد "ماكليلاند" بالحاجة الى الانجاز القدرة على الانجاز الاقتصادي الفردي الذي ينتج النمو الاقتصادي، ويلاحظ القارئ للصفات التي يتصف بها الشخص صاحب الدافعية القوية للانجاز، أن هذه الصفات تتشابه مع الصفات التي حددها "ماكس فيبر" كقوى دافعة لنشأة الرأسمالية، فالفعل المنجز هو الفعل الذي يتأسس على الحسابات الدقيقة، والذي يتجه بحذر وشفافية نحو تحقيق النجاة الاقتصادي، بحيث يتجاوز الوجود المعيشي القائم على الكفاف، كما يتجاوز الوجود التقليدي المرتبط بالنشاط الحرفي، ولذلك فإنه قد اعتبر أن تراكم النقود هي أحد مقاييس الدافعية للانجاز أو الحاجة إلى الانجاز، ومن المقاييس الأخرى الدالة عليه، تفضيل الأعمال الصعبة، وتفضيل الدخول في المخاطرات المحسوبة، ووجود نشاط تجديدي خلاق، ووجود قدر من تحمل المسؤولية، وميّل نحو تخطيط الأفعال الفردية.

يفترض "ماكليلاند" أن الحاجة إلى الانجاز تعد المحرك الأساسي لعملية التغيّر الاجتماعي، وبناءً عليه فإذا أردنا أن نتعرف على حجم التغيّر في مجتمع من المجتمعات، فإن علينا أن نتعرف على وجود حجم الدافعية للانجاز بين أفراده، وذلك من خلال قياسها عبر المؤشرات الدالة عليها، كما يمكن التعرف عليها من خلال إحصاء عدد الأفراد المنحرفين في أنشطة تنظيمية، ويفترض" ماكليلاند" أن ثمة علاقة بين الحاجة إلى الانجاز وبين أساليب التنشئة الاجتماعية، فالدوافع يمكن اكتسابها بالتعلم في المستقبل، كما أن المهارات التي يتعلمها الفرد بعد ذلك يمكن أن تخلق لديه الدافعية للانجاز أو تسلبه إياها، ولذلك فإن المجتمعات التي تفتقد دوافع الانجاز عليها أن تركز على عمليات التنشئة الاجتماعية لكي تخلق الأفراد القادرين على تحمل المسؤولية وعلى مواصلة تحقيق الأهداف بقدر كبير من المثابرة والانجاز.[47]

7- اتجاهات التحديث:

يرجع استخدام مفهوم التحديث بطرق غامضة إلى صعوبة التمييز بين الظواهر المختلفة التي تبحث في:

* تحديد التحديث بأنواع التغيّر الاجتماعي المختلفة، واعتبار أشكال التغيّر المختلفة أنواعاً من التحديث.

* ارتباط مفهوم التحديث، باكتساب الطابع الغربي ظاهرياً وضمنياً ويمكن ملاحظة ذلك في تعريف " أرنولد توينبي" المؤرخ الانجليزي الذي أوضح في هذا الصدد عام 1889:" أن العالم كله يتجه لأن يكون عصريا".

* تحديد التحديث أنماط الحكومات الديمقراطية والدستورية التي ترتكز أساساً على النموذج الأوروبي الغربي.

* التركيز على عملية واحدة واعتبارها المحور اللازم لعملية التحديث، والتي تظهر في التحديد الضمني المرتبط بالنموذج الغربي الذي يعتمد على العامل الصناعي والرأسمالية في المجتمع الغربي كعناصر ضرورية في عملية التحديث.[48]

هذا الاتجاه -اتجاه التحديث- يرى أن عملية التغيّر الاجتماعي تعود إلى التغيّر التقني الذي يعدّ التطور التكنولوجي قمة التقدم والتحضر وما يتبعه من تطبيع وظواهر اجتماعية وتغيّر في القيم والعادات والتقاليد والدّقة في العمل. واعتماد النظام والتنظيم الإداري وما يؤثر في شخصية الفرد نحو التغيّر الاجتماعي وتقبله، إذ أن عملية التحديث لابد أن تكون مرتبطة ارتباطاً جدلياً مع ظاهرة التصنيع.

كما أن مفهوم التحديث ارتبط بالتنمية الاقتصادية أيضاً وذلك لأهمية الجانب الاقتصادي في عملية التغيّر الاجتماعي وقدرة الدولة ومؤسساتها على قبول التجديد والتكيف مع التغيّر، وهنا يشير عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم" إلى أن التحديث هو عملية تغيّر مخططة ومقصودة من أجل الانتقال من حالة إلى حالة أفضل عن طريق وسائل التكنولوجيا الحديثة وتطبيق الوسائل والطرق المؤدية إلى التجديد في الأنساق الاجتماعية من أجل رفاهية المجتمع، وفي هذا الاتجاه سيكون التركيز على الاتجاه الذي جاء به "أولبرت مور" الذي ربط بين التحديث والتصنيع في عملية التغيّر الاجتماعي والاقتصادي، والذي أشار إلى أن التحديث هو تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم اقتصادياً واجتماعياً معتمداً على التكنولوجيا والتصنيع ويتمتع بالاستقرار السياسي.كما أوضح "أولبرت مور" في كتابه "التغيّر الاجتماعي" جملة من الشروط اللازمة لعملية التصنيع مثل تغيّر القيم وتغيّر المؤسسات وتغيّر التنظيم.[49]

ثالثا: عوامل ومراحل التغيّر الاجتماعي.

1- عوامل التغيّر الاجتماعي:

تعددت الاتجاهات والآراء في تحديد أسباب وعوامل التغيّر الاجتماعي، كما اختلف علماء الاجتماع فيما بينهم على أهمية تلك العوامل، فمنهم من أشاد بأهمية الدور الذي تلعبه العوامل التكنولوجية والثقافية والمادية في إحداث التغيّر، وهذا ما نجده في نظرية الهوة الثقافية عند "وليم اوجبرن"، بينما أشاد "كارل ماركس" في تفسيره المادي للتاريخ بدور

العوامل الاقتصادية والقوى المنتجة، والعلاقات والصراع الطبقي في إحداث التغيّر، كما أبرز "ماكس فيبر" دور العوامل الأيديولوجية والقادة الملهمين في إحداث التغيّر....الخ.

فكل باحث حاول أن يشخص عوامل التغير الاجتماعي من منطلقاته الفكرية، محاولا تقديم رؤية تؤيد طروحاته مثل ما فعل "وليم اوجبرن"، الذي ربطها بعدة عوامل كما أشرنا آنفا، في المقابل نجد "كارل ماركس" ربطها بالعامل المادي تحت مقولته الشهيرة: "إن تاريخ الشعوب هو تاريخ الصراع الطبقي"

إضافة إلى هذا يلّخص "ابن خلدون" مؤسس علم العمران البشري، عوامل التغيّر في ثلاث عوامل هي:

* الظلم: يؤكد بوضوح أن الظلم يؤثر في بنية المجتمع وتماسكه، ويفضي إلى تدمير نسيجه:

"لأن الظلم مؤذن بخراب العمران المفضي لفساد النوع "، مما يدفع أبناء هذا المجتمع إلى المطالبة بالتغيير، موضحاً أن العدل أساس قيام الدول ونجاح سياسة الحاكم :" الرعية عبيد يكنفهم العدل، العدل مألوفٌ وبه قوام العالم".[50]

* الترف: حيث أكد "بن خلدون" في كتابه على خطر الترف على أهله مما يؤدي إلى تغيير في أحوالهم، في قوله:" إن المدينة إذا كثر فيها غرس النارنج تأذنت بالخراب، حتى إن كثيراً من العامة يتحامى غرس النارنج* بالدور "[51]

* العامل الاقتصادي: لقد أدرك جيداً أن السياسة الاقتصادية الفاشلة والقائمة على نهب أموال الناس ومطاردتهم في أرزاقهم ومزاحمتهم في أموالهم، وعدم توفير الفرص المناسبة للعيش الكريم لهم، سوف تخلق هذه الظروف تربة صالحة للهزات الاجتماعية، ومنها ظاهرة التغيير.[52]

---

* لأن شجر النارنج يستخدم للزينة ولا طعم ولا فائدة ترجى منه غير الزينة، فهو دلالة على التفنن في الترف الذي يفضي إلى فساد الأخلاق...

أما التغيّر في المرحلة الراهنة يرجعه "انطوني غيدنز" إلى ثلاث عوامل رئيسية مؤدية للتغيّر الاجتماعي هي كالآتي[53]

1-1- العامل الاقتصادي: تختلف الصناعة الحديثة، بصورة جوهرية، عن أنساق الإنتاج السابقة، لأنها تفترض توسيع الانتاج بشكل دائم مع التراكم المتزايد للثروة، ففي نظم الانتاج التقليدية كانت مستويات الانتاج ساكنة الى حد بعيد لأنها كانت تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاستهلاكية المعتادة، والرأسمالية تشجع إعادة النظر في تقانة الانتاج التي تجري فيها تطبيق الاكتشافات العلمية واستخدامها لتحسين المنتجات، إن معدل ما يبرز الصناعات الحديثة من ابتكارات تقنية يتجاوز بكثير ما ظهر في النظم الاقتصادية السابقة.

إن تأثير العلم والتقانة على أسلوب حياتنا قد يكون نتيجة لعوامل اقتصادية ، غير أنه يتجاوز النطاق الاقتصادي، فالعلم والتقانة يؤثران في العوامل السياسية والاقتصادية ويتأثران بهما معاً. إن التطورات العلمية والتقانية، على سبيل المثال، قد أسهمت في ايجاد أشكال الاتصال والتواصل الحديثة، مثل المذياع، والتلفاز والهاتف الجوال، والأنترنت، وقد أحدثت وسائل الاتصال الالكترونية مثل التلفاز والانترنت قد أسهم في تشكيل تفكيرنا ومشاعرنا تجاه العالم.

2-1- العامل السياسي: تندرج العوامل السياسي في نطاق النوع المهم الثاني من العوامل المؤدية إلى التغيّر في المرحلة الحديثة، وكان الصراع بين الدول من أجل تعزيز نفوذها وتنمية ثرواتها وتحقيق النصر العسكري على منافسيها من بواعث التغيّر والتغيير خلال العقدين أو الثلاث العقود الماضية. لقد كان التغيّر السياسي في الحضارات التقليدية يقتصر في العادة على النخب، إذ تحل إحدى العائلات الأرستقراطية محل أخرى لتولي السلطة وتدبير شؤون الحكم، بينما تظل أوضاع أغلبية السكان وحياتهم مستقرة نسبياً دونما تغيير. ولا يصدق ذلك على النظم السياسية الحديثة حيث تؤثر أنشطة القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين على الدوام في حياة الجماهير ومصيرها. كما يؤدي اتخذ القرارات السياسية، على الصعيدين الخارجي والمحلي، أكثر مما كان في الماضي إلى حفز التغيّر الاجتماعي وتوجيهه وجهات معينة.[54]

1-3- العامل الثقافي: من جملة العوامل الثقافية التي أثرت في عملية التغيّر الاجتماعي في المرحلة الحديثة، أسهم تطور العلوم وعلمنة الفكر في تنمية النظرة النقدية الإبتكارية في عالمنا الحديث. إذ أننا لم نعد نفترض أننا سنقبل بالعادات والتقاليد لمجرد أنها قد تحدرت أو نقلت إلينا عن طريق التقاليد المتوارثة عن سلطة ما. وعلى العكس من ذلك فإن أساليب حياتنا قد بدأت تتطلب بصورة متزايدة أسساً (عقلانية). فتصميم مستشفى ما على سبيل المثال لم يعد يعتمد بشكل أساسي على الذوق التقليدي بل إنه سيأخذ بالاعتبار قدرة هذا المستشفى على تلبية حاجات المرضى من العناية الصحية الفعالة، بالإضافة إلى النحو الذي نفكر فيه، فإن مضمون الأفكار قد تغيّر كذلك .

إن تصوراتنا المثالية عن الحياة الفضلى، والحرية والمساواة، والمشاركة الديمقراطية هي كلها من نتاج القرنين أو الثلاثة الماضية. ومثل هذه التصورات هي التي دفعت بعمليات التغيّر الاجتماعي والسياسي قدماً إلى الأمام وأدت إلى قيام الثورات. ولا يمكن ربط مثل هذه التصورات والأفكار بالتقاليد، بل ينبغي اعتبارها مراجعة وإعادة النظر في أساليب حياتنا ومحاولتنا ومساعينا إلى الحياة الأفضل. ورغم أن هذه النماذج العليا قد برزت في الغرب، فإنها غذت عالمية وشاملة في تطبيقها وحافزاً على التغيّر في أكثر أرجاء العالم.(55)

إن طروحات "أنطوني غدينز" لخصت عوامل التغيّر في ثلاث عوامل رئيسة، إلا أنه يمكن إبراز بعض العوامل الأخرى والتي تعتبر من محركات التغيّر وهي كالآتي:

1-4- العامل الطبيعي (الجغرافي): يقصد بها كل الظواهر غير عضوية التي تؤثر على حياة البشرية مثل: الموقع، والمناخ، والتضاريس، والشمس والنجوم والحرارة والرياح ...الخ بالإضافة إلى العوامل الطبوغرافية التي تتمثل في التركيب الكيميائي للتربة الزراعية، وفي وجود مناجم الفحم والحديد والذهب حقول البترول في باطن الأرض، والقوة المائية على الأنهار والبحيرات، وليس من شك في أن كل هذه العوامل تلعب دورها في إحداث التغيّر الاجتماعي ، فالموقع على سبيل المثال قد يكون عاملاً هاماً من العوامل التي تغيّر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمع ما،...، وقد اهتم العديد من علماء الاجتماع بدراسة أثر البيئة الجغرافية على الحياة الاجتماعية أمثال "عبد الرحمان بن خلدون"

و"مونتسكيو"، اللذين أوضحا أن البيئة الجغرافية لها تأثيرها القوي على النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى العادات والتقاليد،كما ركز"Huntington Eilsworth" على أثر البيئة الجغرافية على المجتمع الإنساني، وزعم أن التغيّر في المناخ هو السبب الوحيد في تحوّل وتطوّر المدنيات والثقافات.

أخيرا ...فإننا نؤمن بأهمية الدور الذي تلعبه المتغيّرات والعوامل الطبيعية الجغرافية في التغيّر الاجتماعي، إلا أننا نرى أنها غير كافية وحدها لإحداث التغيّر الاجتماعي، وتفسير التاريخ ...ويؤكد "Robert Bierstedt" ذلك بقوله: إن النظريات الجغرافية على العموم تهتم بالتغيّرات التي ترجع إلى العوامل الجغرافية، مثل المناخ والموقع والشمس والنجوم، ونحن نؤمن بأنها عوامل ضرورية ولكنها ليست كافية وحدها في تفسير البناء الاجتماعي والتغيّر الاجتماعي.(56)

1-5- العامل الديموغرافي: ينظر البعض إلى النمو السكاني باعتباره أحد العوامل الهامة لإحداث التغيّر الاجتماعي وذلك في ضوء النظرة التي تربط بيّن النمو السكاني وتوفير القوى العاملة المولدة للثروة، وفي هذه الحالة ينظر إلى العنصر البشري بأنه عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، وفي المقابل لهذه النظرة هناك وجهة نظر نابعة من نظرية "مالتوس" "Maltus" للسكان، والتي تنظر إلى النمو الهائل للسكان نظرة تشاؤمية طالما أنه لا يصاحبه نمو في حجم الانتاج أو في عناصر الغذاء... وبهذا يكون النمو السكاني المتزايد عنصراً مدمراً للتقدم وخالقاً لنوع من التغيّر الاجتماعي غير المرغوب فيه.(57)

1-6-العامل التكنولوجي:أظهرت الدراسات والأبحاث السوسيولوجية أن التكنولوجيا تلعب دوراً هاماً في إحداث التغيّر الاجتماعي، وأن التغيرّات التكنولوجية تنعكس بصورة واضحة على البناء الاجتماعي، وقد صيغت نظريات سوسيولوجية توضّح ذلك الدور الهام الذّي تلعبه التكنولوجيا في التغيّر مثل نظرية "الهوة الثقافية" التي قدمها "أوجبرن".

1-7- العامل الأيديولوجي: إنّ تعدّد المذاهب الفكرية في المجتمع يؤثر في أساليب حياة أفراده وفي عملية التغيّر الاجتماعي فيه، فالأفكار الدينية والرأسمالية والاشتراكية تؤثر في نشاط الأفراد والجماعات وتشكل نمطاً معيناً من التفاعلات والعلاقات.(58)

ولقد أشاد عالم الاجتماع الألماني" ماكس فيبر" في نظريته عن التغيّر الاجتماعي الدور الذي تلعبه العوامل الأيديولوجية في إحداث التغيّر الاجتماعي.[59]

1-8- الاكتشافات والاختراعات: تلعب الاكتشافات والاختراعات دوراً حيوياً في التغيّر الاجتماعي.[60]

1-9- الثورات الاجتماعية: تعتبر الثورة الاجتماعية من العوامل المؤدية إلى تغيير البناء الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات البشرية، والتاريخ زاخر بالثورات العديدة التي غيرت شكل الحياة في المجتمعات التي حدثت فيها، مثل الثورة الفرنسية..[61]، ومما لا شك فيه، أن الوطن العربي يشهد لحظة تاريخية جديدة منذ اندلاع الشرارة الأولى لحركة التغيير في القطر العربي التونسي (كانون الأول 2010م). فقد انتفضت مجتمعات كانت ترزح تحت حكم استبدادي أفقدها الكثير من إنسانيتها، وقد حكم عليها بالذل والاستكانة والخضوع، لخير مثال على ذلك .

2- مراحل التغيّر الاجتماعي:

إن التغيّر الحادث لا يحدده عامل واحد كما تم الاشارة سابقا، وإنما يكون بتداخل مع عدة عوامل أخرى، هذا ما يقودنا للحديث عن المراحل التي تمر بها عملية التغيّر الاجتماعي والذي حددّها "هربرت ليونبرجر" "Herbert Lionberger" في أن هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد قبل أن يأخذ بالنمط الجديد:[62]

2-1- مرحلة الإحساس: وهي تتمثل في أول سماع أو معرفة بالموضوع الجديد.

2-2- مرحلة الاهتمام: وهي مرحلة تجميع المعلومات حول الموضوع الجديد، بغرض تحديد درجة فائدته.

2-3- مرحلة التقييم: وهي مرحلة اختبار المعلومات المستقاة عن الموضوع الجديد، وتفسيرها وفق الظروف السائدة، ودراسة مدى ملائمتها من أجل الأخذ بها.

2-4- مرحلة المحاولة: وهي مرحلة اختبار الفكرة ودراسة كيفية تطبيقها.

2-5- مرحلة التبني: وهي مرحلة التسليم بالموضوع الجديد واعتماده، ليأخذ مكانة في النمط السائد.

إن هذه المراحل الخمس السابقة لا تأتي دائما مرتبة، وإنما قد يطرأ عليها تغيير بإضافة عناصر جديدة، أو حذف بعضها، وقد تتداخل بعض المراحل مع الأخرى، حسب تأثير وتداخل العوامل المؤدية إلى التغير الاجتماعي، فقد تجتمع عدة عوامل محدثة تغير في بنية ووظيفة الأنساق الاجتماعية، كما يمكن أن يكون لتأثير عامل واحد كافية لاحداث هذه التغيرات داخل الانساق الاجتماعية.

خاتمة:

يتضح من التصور النظري الذي أطر مسألة التغير الاجتماعي،أنها تعددت توجهاته تبعا لاختلاف الأطر الفكرية التي حاولت أن تقدم تفسيرا علميا للتغير الاجتماعي في ضوء المسلمات الحاضنة لكل توجه، مرتكزة بذلك على جملة من العوامل والمراحل، مؤكدة بذلك حتمية التغير الاجتماعي والتي تتفق في مجملها على التبدل الذي ينقل المجتمعات من حالة إلى أخرى، في ضوء قوانين عامة تحكم هذا التغير الاجتماعي.

قائمة المراجع:

[1]- السيد رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية،2008، ص22.

[2]- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري ،لسان العرب، دار إحياء التراث العربي: بيروت- لبنان،1988، ص155.

[3]- جون سكوت، علم الاجتماع-مفاهيم الأساسية-، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت ، 2009، ص97.

[4]- M. Ginsberg, social change,British journal sociologie, vol 1958,pp205-209

[5]- علي السيد الشخيبي، في اجتماعيات التربية، دار الفكر : الأردن-عمان، 2009، ص291.

[6]-علي السيد الشخيبي، مرجع سابق، ص 292.

Allyn and Bacon Perspectives on Social Change R.H.Lawer.2 ed 1977.p47

[8]- علي السيد الشخيبي، مرجع سابق، ص ص 292-293.

[9]-علي السيد الشخيبي ،نفس المرجع، ص293.

[10]-محمد عبد الحميد المولى الدقس، التغير الاجتماعي-بين النظرية والتطبيق- ط2، دار مجدلاوي: عمان-الأردن، ،2005، ص ص24-27

[11]-عادل عبد الحسين شكاره، نظرية هوبهارس في التنمية الاجتماعية، مطبعة دار السلام: الأردن ، 1975،ص 94.

[12]-محمد عبد الحميد المولى الدقس، مرجع سابق، ص ص 28-29.

[13]-جون سكوت، مرجع سابق، ص ص 100-101.

[14]-أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان: بيروت، 1982، ص187.

[15]-قولنجانج ساكس، قاموس التنمية دليل الى المعرفة باعتبارها قوة، ترجمة: أحمد محمود، المركز القومي للترجمة: القاهرة، 2008، ص21.

[16]-أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، دار قطري : الدوحة، 1988، ص26.

[17]-محمد عبد الحميد المولى الدقس، مرجع سابق،ص ص-34-35.

[18]-نفس المرجع، ص ص 37-38.

[19]-محمد طلعت عيسى،دراسات في التخطيط الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة: القاهرة، 1971، ص 11.

[20]-عبد القادر قصير ،الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية،دار النهضة العربية للطباعة: بيروت-لبنان،1999، ص79.

[21]-سامية الساعاتي، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، الدار المصرية اللبنانية: القاهرة،2003، ص 25.

[22]-محمد عبد الحميد المولى الدقس، مرجع سابق،ص ص 61-62.

[23]-محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي ، ط4،مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر: لبنان، 1991،ص49.

[24]-احسان محمد الحسن وآخرون، علم الاجتماع والفلسفة، ط6، بغداد-العراق، 2001، ص 274.

[25]- محمد الهادي عفيفي، التربية والتفسير الثقافي، مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة، ص 17.

[26]-نفس المرجع ، ص17.

[27]-علي السيد الشخيبي،مرجع سابق،ص 311.

[28]-عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، ط2، مكتبة وهبة: القاهرة-مصر،1977،ص 521.

[29]-محمد عبد المولى الدوسقي، ، مرجع سابق، ص94.

[30]- نفس المرجع، ص ص94-96

[31]-محمد الهادي عفيفي، مرجع سابق،ص 19.

[32]-علي السيد الشخيبي، مرجع سابق، ص 315.

[33]-نفس المرجع ، ص ص315-316.

[34]-محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، مجدلاوي للنشر والتوزيع: الأردن،2008 ص237.

[35]-فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه،علم الاجتماع -من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية- ترجمة: إياس حسن، دار الفرقد:سوريا -دمشق،2010،ص ص 312-313.

[36]- محمد عبد الكريم الحوراني، نفس المرجع، ص 238.

[37]-محمد عبد الكريم الحوراني ،نفس المرجع، ص ص 239-240.

[38]-السيد رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي،دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية-مصر، 2008، ص 75.

[39]- السيد رشاد غنيم، نفس المرجع، ص ص75-76.

[40]-نفس المرجع، ص ص76-77.

[41]-السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص 86

[42]-نفس المرجع، ص86.

[43]- محمد أحمد الزغبي، مرجع سابق، ص ص 64-65.

[44]-منير مرسي سرحان ، في اجتماعيات التربية المعاصرة، ط3،دار النهضة العربية: بيروت-لبنان، 1981، ص ص 318-319.

[45]-السيد الحسيني، التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية، دار القطري:الدوحة، 1986،ص34.

[46]-علي السيد الشخيبي،مرجع سابق، ص ص 319-320

[47]- علي السيد الشخيبي، مرجع سابق،ص ص 320-321

[48]-جمينة سلطاني العيسى وآخرون، علم اجتماع التنمية، الأهلي: دمشق، 1999، ص 73.

[49]-يوسف عناد زامل،"سوسيولوجيا التغيّر قراءة مفاهيمية-في ماهية التغيّر واتجاهاته الفكرية-" كلية الآداب-جامعة واسط ، ص ص16-17.

[50]-عبد الرحمن بن محمد ، مقدمة ابن خلدون , مؤسسة المعارف: بيروت, 2007، ص57.

* لأن شجر النارنج يستخدم للزينة ولا طعم ولا فائدة ترجى منه غير الزينة، فهو دلالة على التفنن في الترف الذي يفضي إلى فساد الأخلاق...

[51]-مقدمة بن خلدون، ص 408.

[52]-نفس المرجع، ص 313.

[53]-أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة(مؤسسة ترجمان): بيروت - لبنان، 2001، ص109.

[54]-أنتوني غيدنز،نفس المرجع، ص109

[55]-انتوني غيدنز ،نفس المرجع، ص ص 109-111.

[56]-كمال التابعي ، علي مكاوي ،مرجع سابق، ص ص169-170.

[57]-علياء شكري وآخرون، دراسات في علم السكان، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية-مصر، 1992، ص ص27-30.

[58]- احسان محمد الحسن، رواد الفكر الاجتماعي، مرجع سابق،1991، ص133

[59]-كمال التابعي، علي المكاوي، مرجع سابق، ص176.

[60]- علي السيد الشخيبي، مرجع سابق، ص305.

[61]-كمال التابعي، علي المكاوي، مرجع سابق، ص178.

[62]-محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص ص49-50.